ابن الأثير مُؤرِّخًا للدولة الزَّنكية
من خلال كتابه "التاريخ الباهر"

علاء مصري إبراهيم النهر
باحث دكتوراه في التاريخ الإسلامي
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
الإسكندرية – جمهورية مصر العربية

بيانات الأطروحة

أطروحة ماجستير في التاريخ الإسلامي
قسم التاريخ
كلية الآداب
جامعة الإسكندرية– مصر ٢٠١٦.

ابن الأثير مُؤرِّخًا للدولة الزَّنكية من خلال كتابه "التاريخ الباهر"
إعداد: علاء مصري إبراهيم النهر
إشراف: أ.د. حمدي عبد المنعم محمد حسين
إشراف: أ.م.د. حنان مبروك اللبودي

كلمات مفتاحية:
ابن الأثير، التاريخ الباهر، الدولة الزنكية، عماد الدين زَنكي، نور الدين محمود، النوادر السلطانية

مُقَدِّمَة

في مطلع القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، كانت الخلافتان العباسية والفاطمية مجرد قوى اسمية، أما القوة الإسلامية الفعلية التي كانت تسيطر على شئون الشرق الأدنى، فهي الدولة السَّلجوقية التي كان مُلكها يمتد وقتئذٍ من حدود الأفغان شرقًا إلى حدود الإمبراطورية البيزنطية والخلافة الفاطمية غربًا، وإلى هذه الدولة الفتية القوية يرجع الفضل في صدّ تيار الإفرنج المرة تلو الأخرى. وقد ظلت الدولة السلجوقية موحدةً تحت حكم طُغرل بك (٤٢٩-٤٥٥هـ/١٠٣٧-١٠٦٣م)، وألب أرسلان (٤٥٥-٤٦٥هـ/١٠٦٣-١٠٧٢م)، وملكشاه (٤٦٥-٤٨٥هـ/١٠٧٢-١٠٩٢م)، ولكن بعد موت الأخير، بدأت تتفكك أوصالها، وتفرقت إلى دويلات سَلجوقية عدة، ثم لم تلبثْ هذه الدويلات أيضًا أن ورث مُلكَها دولُ الأتابكة.

ويُعَدّ القرنان السادس والسابع الهجريان، وبخاصة بعد النصف الثاني من القرن السادس، من أكثر الفترات التاريخية ازدهارًا ونشاطًا في حقل الكتابة التاريخية؛ إذ لم تكنْ هناك كتاباتٌ كثيرة في المرحلة الأولى من الغزو الإفرنجي. أما في المرحلة المتقدمة من الغزو، فقد ظهرت مؤلفاتٌ تاريخية مهمّة في معظم أرجاء العالَم الإسلامي بالعراق والشام ومصر. وأسهمت عوامل عدة في ظهور هذه المؤلفات، ولعل في مقدمتها الغزو الإفرنجي للمشرق الإسلامي، مما دفع كثيرًا من المؤرخين للكتابة؛ محاولة منهم لتغطية حوادث هذه الفترة الحرجة، كما ساعدت حركة الجهاد التي قادها بعض القادة المسلمين - على رأسهم عماد الدين زَنكي، وابنه نور الدين محمود، وصلاح الدين الأيوبي - في ظهور كُتب السِّير الشخصية لهؤلاء القادة، وكُتب تاريخ الدول والأسرات الحاكمة، وظهور مؤلفات عن فضائل المدن. فأدى ذلك إلى ازدهار المدرسة التاريخية في بلاد العراق والشام، وزيادة نشاطها.

أهمية موضوع الدراسة

برز في القرن السادس الهجري مؤسس دولة "أتابكة الموصل" عماد الدين زَنْكِي (٥٢١-٥٤١هـ/١١٢٧-١١٤٦م)، وسطع في الشام نَجمُ ابنه نور الدين محمود (٥٤١-٥٦٩هـ/١١٤٦-١١٧٣م)؛ فقد بذل هذان الملِكان جهودًا كبيرةً في جهاد الإفرنج. وفي ذلك الحين كانت عوامل الضعف المختلفة تتآزر للقضاء نهائيًّا على الخلافة الفاطمية بمصر؛ فقد اتجهت إليها أنظار الإفرنج، بعد أن وقف السلاجقة والأتابكة حصنًا منيعًا أمام تقدمهم إلى داخل بلاد الشام، كما اتجهت إليها أنظار هذه الدول التركية الإسلامية السُّنية؛ رغبةً في القضاء على آثار المذهب الشيعي قضاءً مبرمًا، وتعاون مع هذه العوامل عاملٌ داخليّ له أهميته، وذلك حين نشب الخلاف ووقع التنافس على الحكم بين وزراء مصر، الأمر الذي أدى إلى فرار شاوَر إلى الشام واستنجاده بنور الدين، ثم وفود جيش الأخير إلى مصر بقيادة أسد الدين

شِيْرِكُوه وما استتبع هذه الوفود من مجيء جيش عموري (الأول) ملك بيت المقدس؛ سعيًا وراء مُلك مصر. وتكررت غارات الجيش النوري والإفرنجي على مصر ثلاث مرّات إلى أن انتهت بانتصار جيش نور الدين وتولية أسد الدين الوزارة للعاضد (٥٥٥-٥٦٧هـ/١١٦٠-١١٧١م) آخر الفاطميين، ولكنه مات بعد شهرين، فوليها مِن بعده صلاح الدين بن أيوب.

وبالنظر لما احتله المؤرخ عز الدين بن الأثير الجَزَرِيّ (ت. ٦٣٠هـ/١٢٣٣م) من مكانةٍ مرموقة في تاريخ الفكر الإسلامي بعامة والتاريخ بخاصة، وما كان لمُؤلَّفه عن الدولة الزنكية من الأهمية البالغة على الكتابات التاريخية التي لحقته - ككتاب "الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية" لأبي شامة المقدسيّ (ت. ٦٦٥هـ/١٢٦٨م)، و"مُفرِّج الكُروب في أخبار بني أيوب" لابن واصِل الحمويّ (ت. ٦٩٧هـ/١٢٩٨م)، و"نهاية الأَرب" للنويريّ (ت. ٧٣٣هـ/١٣٣٣م)-، وما انفرد به منهجه في الكتابة التاريخية من مميَّزات، ولكون "التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية" من المصادر الرئيسة عن الزنكيين، ومرآة تعكس أصدقَ صور جهادهم للإفرنج، فقد اخترت "ابن الأَثِيْر مُؤرِّخًا للدولة الزَّنْكِيّة" موضوعًا للدِّراسة.

إن ما دفعني للبحث في هذا الموضوع رغبتي في الوقوف على أثر علاقة ابن الأثير بالزنكيين في تأليفه هذا الكتاب، ومدى حَيدته وموضوعيته في سرد أخبارهم؛ وإيماني بأن مثل هذه الدراسة سوف توضح قيمة الكتاب، وتيسر للباحثين الإفادة منه كأحسن ما تكون الإفادة، ومن ثَمَّ فإنها سوف تكشف عن مناهج كثيرٍ من المؤرخين الذين سبقوا ابن الأثير أو جاءوا بعده؛ لأنني عنيت - دائمًا - بموازنة منهجه بمناهج السابقين واللاحقين. كما أنني لم أجدْ دراسةً عن الدولة الزَّنكية تشمل جميع جوانبها، السياسية والعلمية والإدارية والعسكرية والعمرانية والمالية، بل يكتفي جُلُّها بأحد تلك الجوانب، خاصة السياسية منها.

ومن أهم هذه الدراسات السابقة دراسة رشيد عبدالله الجُميلي، بعنوان "دولة الأتابكة في الموصل بعد عماد الدين زنكي"، ودراسة عبد القادر أحمد طليمات، بعنوان "ابن الأثير الجَزَري المؤرخ"، ودراسة عصام الدين عبدالرءوف الفقي، بعنوان "الحياة السياسية والتنظيمات الإدارية والمالية في دول أتابكية الموصل والجَزيرة"، ودراسة إبراهيم بن محمد الحمد المزيني، بعنوان "الحياة العلمية في العهد الزنكي: دراسة في الازدهار العلمي عند المسلمين". وبجانب ذلك، هناك بعض الأبحاث التي تطرقت لأحد جوانب موضوع هذه الدراسة، أبرزها بحث رياض مصطفى أحمد شاهين، بعنوان "النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية لبهاء الدين بن شدّاد (دراسة تحليلية)"، وبحث ميسون ذنون عبد الرزاق ياسين العبايجي، بعنوان "الفرنج من خلال كتاب التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية لابن الأثير"، وبحث محمد ميسر محمد بهاء الدين اليازجي، بعنوان "ابن الأثير (موارده ومنهجه في كتابه "التاريخ الباهر")، وبحث صهيب حازم الغضنفري، بعنوان "المؤرخ الموصلي عز الدين بن الأثير".

وقد اتّبعتُ في عرض موضوع الدراسة منهج البحث التاريخي، القائم على العرض والتحليل، وموازنة النصوص الواردة في كتاب "التاريخ الباهر" لابن الأثير، مع غيرها مما وُجد في المصادر الأخرى.

فصول الأطروحة

تكونت هذه الدراسة من: تمهيد، وخمسة فصولٍ، بالإضافة إلى مقدمةٍ، ودراسة تحليلية لأهم مصادر الرسالة ومراجعها، وخاتمة، وملاحق احتوت على مجموعة من الخرائط، وقائمة بأسماء ملوك الدولة الزنكية والقوى المعاصرة لهم، ومقارنة بين روايات ابن الأثير في كتابه "الباهر" عن أبيه أثير الدين، وأخيه مجد الدين، وكذلك الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار، والأمثال الواردة في كتاب "الباهر" التي لم يُخرِّجْها الدكتور عبد القادر أحمد طليمات - محقق الكتاب -، كما ضمت مقارنةً مترجمة بين نور الدين وصلاح الدين من خلال المصادر العربية أعدتها المستشرقة البريطانية (Carole Hillenbrand) كارول هيلينبرند. وأعقب ذلك، قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي استقيتُ منها مادة موضوع هذه الدراسة.

جاء **التمهيد** بعنوان "**المؤرخ ابن الأَثِيْر: دِراسةُ حياةٍ**"، اشتمل على اسمه، ولقبه، ومولده، وأسرته، ومكانة والده وأخيه الأكبر مجد الدين لدى حكام الدولة الزنكية بالموصل، بالإضافة إلى شيوخه، وتلامذته، ورحلاته العلمية، وحَجه ثلاث مرات، ومؤلفاته العلمية الأربعة (التاريخ الباهر موضوع دراستي - الكامل في التاريخ - أُسد الغابة في معرفة الصحابة - اللُّبَاب في تهذيب الأنساب) التي تبرز سَعة اطّلاعه في علم التاريخ والحديث والسِّير والأنساب. وتناول أيضًا ثقافة ابن الأثير، وفكره التاريخي، ومكانته العلمية والاجتماعية، وخُتم بذكر خبر وفاته.

أما **الفصل الأول**، فجاء بعنوان: "**نُظم الحكم والإدارة في الدولة الزَّنكية من خلال كتاب الباهر**"، اكتفى هذا الفصل بالطلُّ بدل الوابل عن النواة الأولى للزنكيين، ثم ألقى الضوءَ على نظام الأتابكية، ومراسم وطرق ولاية الزنكيين للحكم، وألقابهم، وحاشيتهم الملكية، ونظام ولاية العهد. ثم تطرق للوظائف الإدارية في الدولة الزنكية، كالنائب والوزير وكاتب الإنشاء، وتناول كذلك الدواوين (الإنشاء – البريد – الجُند)، بالإضافة إلى النظامين المالي والقضائي، والنظم العسكرية، بما فيها الوظائف العسكرية، والإقطاع الحربي، وتنظيم الجيش، وعناصره، ومعسكراته، وأسلحته.

و**الفصل الثاني** بعنوان: "**العَلاقات السياسية بين الدولة الزَّنكية والقوى المجاورة من خلال كتاب الباهر**"، فقد كان للزنكيين علاقات مع مختلف القوى السياسية الموجودة على

الساحة آنذاك، وتقلبت علاقاتهم بتلك القوى، ما بين التعاون المثمر، والتوتر الشديد في بعض الأحيان. ومن أبرز القوى التي أقام معها الزنكيون علاقات: (السلطنة السَّلجوقية، والخلافة العباسية، والأُراتقة بديار بكر، وآل بُوري أتابكة دمشق، والأيوبيون ببلاد الشام بدءًا من سنة ٥٧١هـ/١١٧٦م).

وأتى **الفصل الثالث** تحت عنوان: "**دَوْر الدولة الزَّنكية في جهاد الإفرنج من خلال كتاب الباهر**"، سلط هذا الفصل الأضواءَ على دَور عماد الدين زَنكي في تحرير إمارة الرُّها، وانتصار ابنه نور الدين محمود في معركة حارِم، وإضاعته الفرصةَ على الملك عموري (الأول) في ضم مصر إلى مملكة بيت المقدس الإفرنجية. وتضمن الفصل كذلك أهم أساليب القتال التي اتّبعها الزنكيون في جهاد الإفرنج.

وحمل **الفصل الرابع** عنوان: "**الحياة الفكرية في الدولة الزَّنكية من خلال كتاب الباهر**"؛ إذ تناول عوامل ازدهار الحياة الفكرية لدى الزنكيين، وتشجيعهم للعلم والعلماء، وأهم المَراكز التعليمية خلال العصر الزنكي: (المساجد، المدارس، دار الحديث النّورية، البيمارستان النّوري بدمشق). كما اشتمل الفصل على ميادين العلوم، وأبرز أعلامها في الدولة الزنكية، كالعلوم الشرعية (الفِقه والحديث)، إضافة إلى التصوف، وعلوم الطب، والأدب.

أما **الفصل الخامس**، فجاء تحت عنوان: "**دراسة تحليلية نقدية مقارنة لكتاب (التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية) مع كتاب (النَّوادر السُّلطانية والمحاسن اليُوسفية) لبهاء الدين بن شدّاد** (ت. ٥٣٢هـ/١٢٣٤م)"، بدأ بإلقاء إطلالة سريعة على الفكر التاريخي في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري، ثم تطرق لموارد ابن الأثير في كتابه "الباهر"، ومنهجه وأسلوبه في الكتابة التاريخية، وتفسيره للحوادث، وموضوعيته. وقد تبين أن هناك بعض التشابه في أسباب تأليف لسان الدين بن الخطيب (ت. ٧٧٦هـ/١٣٧٤م) لكتابه "أعمال الأَعلام" مع الأسباب التي دعت ابن الأثير إلى تأليف كتابه "التاريخ الباهر"؛ فكلٌّ منهما أهدى كتابه إلى ملكٍ صغير السنّ، وتقربًا من الوصي عليه: ابن الخطيب أهدى كتابه إلى السلطان المريني أبي زيّان محمد السعيد بالله (الثالث) بن عبد العزيز (٧٧٤-٧٧٦هـ/١٣٧٢-١٣٧٤م) الذي كان لم يبلغْ الرابعة عند توليه حكم مدينة فاس بالمغرب الأقصى، وللتقرب من وزيره أبي بكر بن غازي بن الكاس، بينما ألّف ابن الأثير كتابه كهَديةٍ للملك الزنكي عز الدين مسعود الثاني الذي كان في العاشرة من عمره عند ولايته حكم الموصل، وتقربًا من نائبه بدر الدين لؤلؤ. ثم ختمتُ الفصل بعقد مقارنة مهمّة بين كتابيْ "التاريخ الباهر"، و"النوادر السلطانية".

أهم نتائج الدراسة

منذ القرن السادس الهجري، أخذت الدراسات التاريخية الإقليمية في بلاد الشام والعراق تنشط؛ إذ أسهم مجيء الإفرنج في ذلك بشكلٍ كبير، فظهرت أقدم أمثلة في الكتابة عن المدن في منتصف القرن السادس؛ إذ خصص المؤرخ ابن القَلانسيّ (ت. ٥٥٥هـ/١١٦٠م) تاريخه لمدينة دمشق، ثم من بعده ابن عساكر (ت. ٥٧١هـ/١١٧٦م) في "تاريخ دمشق". ومن أعظم ما كُتب عن مدينة حلب ما يُنسب للمؤرخ ابن العديم (ت. ٦٦٠هـ/١٢٦٢م)، الذي خصص كتابه "زُبدة الحَلب" لدراسة التاريخ السياسي لهذه المدينة حتى حوادث سنة (٦٤١هـ/١٢٤٣م)، بالإضافة إلى كتابه الآخر "بُغية الطلب"، الذي عرض فيه لجغرافيا بلاد الشام الشمالية. وكذلك صنف عز الدين بن شدّاد (ت. ٦٨٤هـ/١٢٨٥م) كتابه "الأعلاق الخطيرة". وقد فنّد الدكتور عبد الحميد العبادي – رحمه الله - أسباب كثرة التواريخ المحلية، وكُتب التراجم والطبقات في غضون تلك الفترة؛ نتيجة لتداعي الوحدة السياسية للخلافة العباسية، وظهور الدويلات المتعددة، ومن ثَمَّ تَوزّع الثقافة الإسلامية على الأمصار، بالإضافة إلى كثرة العلماء.

كما كثرت في تلك الفترة الكتابة التاريخية على هيئة "المذكرات"، خاصة المؤرخين المعاصرين للأحداث، والذين يشغلون منصبًا إداريًّا رسميًّا، فقد اكتسبت كتاباتهم صفة المذكرات، فسجل بهاء الدين بن شدّاد في كتابه "النوادر السلطانية" مذكراته عن صلاح الدين، منذ أول جمادى الأولى سنة (٥٨٤هـ/١١٨٨م)، وخصص لها ثلاثة أرباع كتابه، واعتمد في تسجيلها على المشاهدة والمعاينة، أو على مَنْ يثق به من أهل الثقة. أما العماد الكاتب الأصفهاني (ت. ٥٩٧هـ/١٢٠١م)، فقد وضع كتابه "الفتح القُسّي في الفتح القُدسيّ" كشاهدِ عيانٍ لمعظم المعارك التي خاضها صلاح الدين ضد الإفرنج بَدءًا من سنة (٥٨٣هـ/١١٨٧م) وحتى وفاته سنة (٥٨٩هـ/١١٩٣م). وخير أمثلة للكتب التاريخية التي تأخذ شكل "مذكرات" كتاب "الاعتبار" للأديب أسامة بن منقذ (ت. ٥٨٤هـ/١١٨٨م)، وكتاب "النُّكت العصرية في أخبار الوزارة المصرية" لعمارة اليمني (ت. ٥٦٩هـ/١١٧٤م)، إلا أنَّ كتاب "الاعتبار" يتسم بغلبة عنصر الفلسفة الشعبية، بينما يغلب على كتاب "النُّكت العصرية" عنصر الأدب على النواحي التاريخية. وللقاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني (ت. ٥٩٦هـ/١٢٠٠م) مذكرات يومية، لها أهميتها للدراسة التاريخية في ما يخص فترة حكم صلاح الدين.

وفي خلال النصف الأول من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) اتجهت الدراسات التاريخية إلى التخصص، فأُلّفت مصنفات عدّة في التراجم لها شأن خاص؛ ففي تراجم الأدباء جمع ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م) تراجم ستة قرونٍ مرت على الأدب العربي في كتابه "إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب"، وفي تراجم الحكماء ألّف جمال الدين القِفطي (ت. ٦٤٦هـ/١٢٤٨م) كتاب "إخبار العلماء بأخبار الحكماء"، وفي تراجم الصحابة ألّف ابن الأثير كتابه "أُسد الغابة".

وبينت هذه الدراسة أن ابن الأثير لم يكنْ أول مَنْ أرّخ للدولة الزنكية؛ فقد أرّخ لصدر هذه الدولة وسنواتها الأولى مؤرخون سابقون له، كابن القَلانسيّ، والعظيميّ (ت. ٥٥٦هـ/١١٦١م)، وابن عساكر، كما أرّخ لها حتى زوالها مؤرخون معاصرون له كابن العديم، وبهاء الدين بن شدّاد، وابن واصل. بيد أن كتاب "الباهر" ينفرد كتاب "الباهر" – من منطلق كونه تأريخًا كاملًا للزنكيين – عن هذه الكتب جميعًا؛ وذلك لأن بعضها أرّخ لصدر الدولة وسنواتها الأولى، أو لمؤسسها عماد الدين زنكي، أو للنصف الأول منها فحسب، وبعضها الآخر لم يقصدْ مؤلفوه إلى التأريخ للزنكيين، بل هي تواريخ عامة، أو تواريخ محلية. أما "الباهر"، فيُعَدّ أوفى تاريخٍ للدولة الزنكية؛ حيث استفاد مِن معظم مَنْ كتبوا عنها قبله، كما أنه أضاف كثيرًا من مشاهدات وروايات والده أثير الدين وأخيه مجد الدين.

وتوصلت الدراسة إلى أن تاريخ شروع ابن الأثير في تأليف كتابه "الباهر" كان بعد وفاة الملك نور الدين أرسلان شاه الأول (٥٨٩-٦٠٧هـ/ ١١٩٣-١٢١٠م) وحكم ابنه عز الدين مسعود الثاني (٦٠٧-٦١٥هـ/ ١٢١٠-١٢١٨م) سنة (٦٠٧هـ/١٢١٠م). أما عن تاريخ فراغ ابن الأثير من تأليفه، فلم يذكرْه، وقد أحدث انتهاء حوادث الكتاب عند سنة (٦٠٨هـ/١٢١١م) لبسًّا حول تاريخ الفراغ من تأليفه.

وتبيّن أن ابن الأثير استطاع بكتابه هذا، الذي أهداه للملك عز الدين مسعود الثاني، أن يحرك همته للاقتداء بأجداده أخلاقيًّا فقط؛ فقد تولى الملك عز الدين الحكم وهو في العاشرة من عمره، وكان بدر الدين لؤلؤ مدبر شئون دولته والمتحكم الفعلي فيها، بينما اقتفى عز الدين أثر أجداده في ما يخص النواحي الأخلاقية، أما في ما يتعلق بأمور السياسة وإدارة الدولة، فإنه كان مهيض الجناح؛ بسبب استحواذ نائبه لؤلؤ على جميع سلطات الدولة.

وفي ما يتعلق بموارد ابن الأثير في كتابه "الباهر"، فقد أظهرت الدراسة أنه هيأ لكتابه مواردَ موثوقة، تساعده في تكوين صورة شاملة ودقيقة للدولة الزنكية. وتتباين في أهميتها ومدى اعتماده عليها، ويمكن تقسيمها إلى مصادر شفهية ممَّن أدرك الزنكيين، ومشاهدات عينية استمدها من خلال مشاركته في أحداث عصره، أو من أشخاص آخرين كانوا مشاركين في تلك الأحداث عن طريق السماع والمُساءلة، بالإضافة إلى النقل عن المصادر المكتوبة أو المؤلفات السابقة، كدواوين الشعر والأمثال. وجدير بالذكر أن ابن الأثير في كتابه هذا ابتعد عن الإسناد عبر اعتماده على منهج الكتابة المرسلة؛ نظرًا لاستقرار الأسانيد من قبله. وهذا لا يعني اعتماده على الروايات جُزافًا، وإنما وضع لنفسه برنامجًا محددًا سار عليه في كتابه. كما أن الفترة التي عاصرها قد عكست عزوف المؤرخين منذ مدة - ليست بالقصيرة - عن سلسلة الإسناد؛ فالمنهج التاريخي كان قد وصل إلى حالةٍ من الاستقرار والثبات. ومع ذلك، اعتمد كثيرًا على الروايات الشفوية؛ فهي المنبع الرئيس الذي استقى منه جُلّ معلوماته في "الباهر"؛ ولكن من دُون أن يسوق سلاسل الإسناد أمام كُلّ روايةٍ من رواياته، ومن دُون أن يصرّح بأسماء رُواته، عدا ذكره أن أكثر مادته مستقاةٌ عن والده أثير الدين وأخيه مجد الدين. وقد أورد ابن الأثير الأخبار والحكايات والحوادث التاريخية مستعملًا ألفاظ المشافهة ومصطلحات أهل الحديث، مثل: (قال، حدثني، بلغني، حكى لي، قد سمعت مَنْ يحكي، سمعت جمعًا كثيرًا من الناس لا أحصيهم يقولون، هكذا سمعته من غيرِ واحدٍ، حكى لي جماعةٌ أعرف صلاحهم)، ولكن من دُون أن يذكر اسم راوي الخبر، باستثناء أبيه وأخيه كما ذكرت آنفًا. وقد قمتُ بإحصاء الروايات التي ساقها ابن الأثير على لسان أبيه أثير الدين أو عن أخيه مجد الدين، سواء بقوله: (قال، حكى لي أبي أم أخي، حدثني أبي أم أخي).

يمثل المؤرخ المعاصر للأحداث التاريخية أهميةً كبرى في الكتابة التاريخية؛ لقربه من مسرح الأحداث أو معايشتها. وينطبق هذا على ابن الأثير، فقد عاصر بعضًا من أحداث الدولة الزنكية، ونقلها بشيءٍ من التفصيل، وهذا أضفى على رواياته الدّقة الشديدة. كما اعتمد ابن الأثير على المشاهدة العينية، خاصة في القسم الأخير من الكتاب؛ إذ عاصر وشاهد حوادث تلك الفترة، فالثلاثون سنة الأخيرة من حوادث الكتاب هي من تأليفه، نتيجة مشاهدته لها والوقوف على أخبارها؛ إذ لم نجد فيها ذكرًا لمصدرٍ، ووجدنا ذاتيته فيها ظاهرة. وكان شاهدَ عيانٍ لعددٍ من المواقع العمرانية داخل مدينة الموصل وخارجها. واستند أيضًا ابن الأثير إلى بعض الوثائق الرسمية كمنشور السلطان سَنجر السلجوقي إلى محمود ابن أخيه محمد سنة (٥١١هـ/١١١٧م).

أما عن الاقتباس والنقل من المصادر التاريخية السابقة، فقد تمكّن ابن الأثير من استيعاب العديد من مؤلفات سابقيه ومعاصريه، واستفاد منها في كتابه "الباهر" كأحسن ما تكون الاستفادة، وقد ساعده في ذلك انكبابُه التام على العلم، وذكاؤه، وقوة حافظته، وقيامه باختصار بعض الكتب السابقة، وجمعه لعدة كُتب في كتابٍ واحد. وحاول جاهدًا أن يستفيد من جميع مؤلفات سابقيه من المؤرخين لجمع مادة كتابه، ومن أبرز تلك المؤلفات: كُتب المغازي، والسِّيرة النبوية، وتواريخ الخلفاء، وكُتب التاريخ العام المرتبة على السنين، وكُتب الأنساب، والدواوين الشعرية، والتواريخ المحلية، وكتب علم الحديث، وكتب المتصوفين. فأتى كتابه "الكامل في التاريخ" في المرتبة الأولى بقائمة المصادر التاريخية التي اعتمد عليها؛ فقد أشار إليه على نحوين، الأول: "قال صاحب التاريخ" في ثلاثة مواضع، والثاني: "المستقصَى في التاريخ" في سبعة مواضع؛ وذلك في حالة الاستزادة من المعلومات البعيدة عن صلب موضوع الكتاب. واعتمد أيضًا على عددٍ ضئيل جدًّا من مؤلفات لمؤرخين معاصرين له، ذُكر أسماء أولئك المؤرخين صراحةً، وهم (ابن

عساكر، والعماد الكاتب، وابن العديم). وفي بعض الأحيان أشار إلى أنه رجع لبعض الكتب ولم يُسمِّها، ففي حادثة موت كُلٍّ من الوزير نظام الملك والسلطان ملكشاه سنة (٤٨٥هـ/١٠٩٢م) قال: "حكى لي والدي رحمه الله تعالى، ثم إني رأيت ما حكاه بعد ذلك مذكورًا في كتب التواريخ". ولعله يقصد كتاب "المُنتظِم" لابن الجوزيّ (ت. ٥٩٧هـ/١٢٠١م)؛ فخبر مقتل نظام الملك ووفاة ملكشاه الذي جاء في "الباهر" يطابق رواية ابن الجوزي، ويتفق معها تمامًا. وحريٌّ بي ألا أتغاضى عما نوَّه به كُلٌّ من الدكتور جمال الدين الشيّال، والدكتور بدوي عبد اللطيف من أن ابن الأثير في كتابه "الباهر" أخذ فكرة بعض الحوادث ومعناها العام من كتاب "تاريخ ميافارقين وآمد" لابن الأزرق الفارقي (ت. ٥٧٢هـ/١١٧٦م)، ثم قام بتغيير أسلوب وسياق الحادثة في بعض الأحيان، أو وضع إضافات جديدة عليها في أحيانٍ أخرى، ومع ذلك لم يشرْ إلى هذا الكتاب، ولو بحرفٍ واحد.

وبجانب هذه الموارد، استطاع ابن الأثير أن يوظف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في مواضعَ متفرقةٍ من كتابه "الباهر" بما يتماشى مع الحادثة الواردة في سياقها. كما استقى من دواوين الشعر وكتب الأمثال كثيرًا بلا يتلاءم مع النص الواردة فيه.

وبينت الدراسة منهج الكتابة التاريخية عند ابن الأثير في "الباهر"، فقد شرع في التأريخ للزنكيين، بادئًا بأصل البيت الزنكي، قسيم الدولة آقسنقر (٤٧٩-٤٨٧هـ/ ١٠٨٦-١٠٩٣م)، وعلاقته الوطيدة بملكشاه (الأول)، ثم ولايته على حلب وسيرته فيها، باختصارٍ شديد، ثم عرّج على الصراع بين أبناء ملكشاه بعد وفاته سنة (٤٨٥هـ/١٠٩٢م)، وصلح قسيم الدولة مع السلطان تاج الدولة تُتُش (٤٧١-٤٨٩هـ/١٠٧٩-١٠٩٦م)، ثم ختم ترجمَته بخبر مقتله. ثم أخذ بعد ذلك في تتبع الأمير عماد الدين زنكي وتنقله في خدمة حكام الموصل حتى توليته إياها سنة (٥٢١هـ/١١٢٧م)، وسرد – بتفصيلٍ – علاقته بدار الخلافة والسلاجقة، وفصَّل الخطوات التي اتّبعها عماد الدين لتكوين دولة موحدة تضم الموصل وبلاد الجزيرة وشمال الشام، وأفاض في سرد الحروب التي خاضها ضد الإفرنج وتحريره إمارة الرُّها سنة (٥٣٩هـ/١١٤٤م)، وخبر مقتله بعدها بسنتين. وذكر ابن الأثير محاولة الملك ألب أرسلان السَّلجوقي السيطرة على حكم الموصل بعد مقتل عماد الدين، والدور الذي أدّاه الأمراء في تعيين سيف الدين (الأول) ملكًا على الموصل، الذي كان من أبرز أعماله الخالدة نجدته لمدينة دمشق في أثناء الحملة الصليبية الثانية سنة (٥٤٣هـ/١١٤٨م). ثم سرد ابن الأثير أخبار قطب الدين مودود، الذي خلف أخاه سيف الدين على الموصل، وفصَّل مآثر وزيره جمال الدين الأصفهاني، ونكبته سنة ٥٥٨هـ/١١٦٣م. كما سرد جميع الجوانب المتعلقة بنور الدين محمود، العلمية والسياسية والجهادية، وضمه مدينة دمشق سنة (٥٤٩هـ/١١٥٤م)، ومصر سنة (٥٦٤هـ/١١٦٩م)، وعلاقته بإخوته وأولاد عمومته بالموصل. ثم أشار إلى النزاع الذي احتدم بين أمراء دمشق وحلب حول الأحقية في تربية الملك الصالح إسماعيل، وسيطرة صاحب الموصل سيف الدين (الثاني) على بلاد الجزيرة، وقدوم صلاح الدين من مصر وسيطرته على دمشق وعلى معظم دولة نور الدين، باستثناء حلب وحارم. وعرّج على وصية الملك الصالح لعز الدين مسعود (الأول) بحكم حلب من بعده، ثم أظهر كُلَّ ما هو طيب في سيرة كُلٍّ من عز الدين الأول وابنه نور الدين أرسلان شاه، وكذلك الملك عز الدين الثاني، الذي ختم الكتاب بسيرته، وبالحديث عن العام الأول من حكمه.

وأظهرت الدراسة أن ابن الأثير كان يختم الأحداث التاريخية لأي ملكٍ زنكيٍّ بترجمةٍ عن سيرته وصفاته الشخصية وأخلاقه ومآثره وسنوات حكمه. ويتسم منهج ابن الأثير في كتابه "الباهر" بالعرض الدقيق المحكم الذي ينمّ عن ذكاءِ مبدعٍ، تتبدى فيه براعته كمؤرخٍ؛ فقد أورد الحوادث والوقائع بسلاسةٍ، جعلت القارئ يتابعها بشغفٍ واهتمامٍ من دُون أن يجد انقطاعًا في حدثٍ أو غموضًا في خبر، وزاد من جمال عرضه ما أورده من آياتٍ وأحاديثَ وأشعارٍ وأمثال.

وقد اتَّبع ابن الأثير في الكتاب المنهج الحولي، القائم على التسلسل الزمني في رصد الحوادث والوقائع، إلا أنه لم يُراعِ التوازن الزماني في الكتاب؛ فالجزء الخاص بحكم عماد الدين وأبنائه سيف الدين، ونور الدين، وقطب الدين (أي الفترة من ٥٢١-٥٦٩هـ/١١٢٧-١١٧٤م)، جاءت فيه الأخبار والحوادث مفصَّلة ومطوَّلة بنسبةٍ كبيرة من إجمالي عدد صفحات الكتاب، بينما أورد حوادث وأخبار الجزء الخاص بحكم كُلٍّ من الملك الصالح إسماعيل، وسيف الدين غازي الثاني، وعز الدين مسعود الأول، وابنه نور الدين أرسلان شاه، وعز الدين مسعود الثاني (أي الفترة من ٥٦٩-٦٠٨هـ/١١٧٤-١٢١١م) بشكلٍ مختصر جدًّا في ما يقرب من ثلاثين صفحةً من صفحات الكتاب المئتين وأربع. كما أنه في الأجزاء التي خصصها لسِّير الزنكيين خرج عن التسلسل الزمني؛ إذ قسّم تلك الأجزاء إلى وحدات موضوعية، يتعرض في كُلٍّ منها لجانبٍ من جوانب سِيرهم، كالشجاعة والعدل والزهد والهيبة.

وقد أكثر ابن الأثير من الإحالة إلى كتابه "الكامل"؛ معللاً ذلك بخشية الإطالة، فمثلاً نجده أنهى كتابه بقوله: "هذه نبذةٌ يسيرة من محاسنه تليق بهذا المختصر، وقطرةٌ من بحر مكارمه تناسب هذا المقتصر، ولو أوردتها مفصّلة لخرجنا عما اعتمدناه، وتركنا ما قصدناه، ونحن إن شاء الله تعالى نأتي على كثيرٍ من ذلك في المستقصَى في التاريخ". وكان ابن الأثير حريصًا على عدم الإطالة في الرواية؛ حتى لا يخرج عن القصد من موضوع الكتاب، كذلك مال إلى الاختصار في ذكر بعض الحوادث والروايات. ومع أنَّه قد وضع هذا الكتاب عن الزنكيين، إلا أنه ذكر فيه أخبار بعض الشخصيات التي لا تمسّ موضوع كتابه، مثل فاطمة بنت عبد

الملك، والسلطان سليمان بن قُتُلمش السَّلجوقي (ت. ٤٧٩هـ/١٠٨٦م)، والوزير نظام الملك، والشاعر الطُّغرائي (ت. ٥١٤هـ/١١٢٠م). ومن الملاحظ أيضًا أنه قد تطرق إلى نسب وسِير الخلفاء وملوك وأمراء الدولة الزنكية، وهذا ليس غريبًا؛ فهو بالإضافة إلى معرفته بعلم التاريخ والحديث، كان نسَّابةً، فقد خصص فقرات متعددة لذلك. وكان ابن الأثير عندما يبدأ بذكر ولاية أي ملكٍ زنكيٍّ، يذكر كيفية توليه الحكم، ودور الأمراء في ذلك، ثم يعرض للأحداث السياسية في عهده، من ضمٍّ للمدن المجاورة وجهادٍ للفرنج، ثم ينهي سيرته بالحديث عن المرض الذي تُوفي به، وصفاته الشخصية، وأعماله الحسنة، من بناءٍ للمساجد والمدارس.

أما عن أبرز خصائص الكتابة التاريخية التي اتّبعها ابن الأثير في كتابه "الباهر"، فهي وضعه عناوين للحوادث تُعرب عن مضمونها وفحواها، وجمع كذلك عناصر الحادثة الواحدة التي تتصل إلى عددٍ من السنين ووصل بين أجزائها في سنةٍ معينة وفي موضعٍ واحد؛ حتى تبرز القيمة الخبرية للحادثة وتتابع عناصرها بانتظامٍ وترابط. وقد سار على هذا النهج في ثنايا كتابه، وعندما كان يخرج عن موضوع الكتاب، كان يذكر الحادثة بعنوان "نادرة عجيبة". ونجد أيضًا قدرة ابن الأثير على ربط بعض مواقف الزنكيين بغيرهم من الملوك السابقين؛ فقد ربط - مثلاً - بين حادثة حصار عماد الدين زنكي لقلعة جعبر ومقتله في أثناء الحصار سنة (٥٤١هـ/١١٤٦م) وبين حصار الأمير بَلك بن بهرام الأرتقي لقلعة منبج ومقتله وهو يحاصرها سنة (٥١٨هـ/١١٢٤م). ومع أنَّ ابن الأثير ألّف كتابه "الباهر" على أساس الموضوعات لا على أساس السنوات، إلا أنه اهتم أحيانًا بتسجيل تاريخ كلِّ الحوادث في اليوم والشهر والسنة. وفي بعض الأحيان، كان يروي الكوارث في نهاية السنة.

وفي ما يتعلق بأسلوب الكتابة التاريخية عند ابن الأثير في "الباهر"، نجد أنه جمع بين الأسلوبين التاريخي والأدبي؛ فبجانب الكتابة المرسلة السهلة والواضحة التي يتمتع بها أسلوبه، استخدم المحسنات البديعية والعبارات المسجوعة، وظهر ذلك بوضوحٍ في مقدمة الكتاب وخاتمته.وقد أكثر من استعمال السجع عند ذكره خبر ولاية عماد الدين زنكي على الموصل سنة (٥٢١هـ/١١٢٧م)، وعند وصفه لمعارك عماد الدين مع الإفرنج. كذلك استعمل السجع عند حديثه عن حروب نور الدين محمود مع الإفرنج. وهذا أمر طبيعي؛ فالدكتور السيد عبد العزيز سالم يذكر أن السجع كثيرًا ما كان يُستخدم في الكتابة التاريخية، مع أن التاريخ لم يكنْ أبدًا فرعًا من الآداب التي تشجع على استخدامه. علمًا بأن هناك مؤرخين اشتهروا باستعمال السجع في كتابتهم كالفتح بن خاقان (ت. ٥٢٨هـ/١١٣٤م) في كتابه "مَطمح الأنفس ومسرح التَّأنُّس في مُلَح أهل الأندلس". فلا يقلل استعمال ابن الأثير للسجع في كتابه "الباهر" من أهمية الحوادث التاريخية التي أوردها به، بل تدلل على مدى براعته وامتلاكه ناصية اللغة. ويجدر بالذكر أن استعمال المحسنات البديعية، من سجعٍ وجناسٍ وطباقٍ ومقابلة، كان سائدًا بكثرةٍ في تلك الحِقبة التاريخية، وخير شاهد على ذلك جميع مؤلفات العماد الكاتب الأصفهاني، صاحب الكلمات المنمقة والعبارات المزخرفة، الذي كان آخر مَنْ يمثل مدرسة فارس والعراق التي تُؤثِر الكتابة المسجوعة؛ فقد اكتظ كتابه "الفتح القُسِّي" بشتى أنواع المحسنات البديعية، وكذلك كتابه "نُصْرة الفَترة وعُصْرة الفِطرة"، الذي اختصره الفتح البنداري (ت. ٦٤٣هـ/١٢٤٥م) بعنوان "تاريخ دولة آل سلجوق"؛ كي يخفف من ثِقَل المحسنات البديعية واللفظية.

واستعمل ابن الأثير في "الباهر" أسلوب الشك أو عدم التأكد من المعلومة مثل قوله، عندما استشهد بأبيات من الشعر: "فقال بعض الشعراء الشاميين، أظنه ابن منير". وقد ازدادت دقة ابن الأثير في الحوادث التي عاصرها؛ فقد ذكرها بمنتهى الدقة، فمثلًا عند حديثه عن كيفية تولي الملك نور الدين أرسلان شاه حكم الموصل في سنة (٥٨٩هـ/١١٩٣م)، نجده يذكر الأحداث بتفصيلٍ دقيق. وكان ابن الأثير يعلق على بعض الحوادث مبديًّا رأيه ووجهة نظره، فمثلًا علق على تعنيف نور الدين محمود لأحد أمرائه؛ بسبب نيله من الفقيه الشافعي قطب الدين النيسابوري في مجلسه، ولم يصدقْ وشايته، قائلًا: "هذا والله هو الإحسان والفعل الذي ينبغي أن يُكتب على العيون بماء الذهب".

ونجد في "الباهر" أن ابن الأثير يردف أمير المؤمنين عليًّا بقوله "عليه السلام" بدلًا من "رضي الله عنه"؛ مما جعل أناس يرمقونه من طَرفٍ خَفِيٍّ بنزعة التشيع. إلا أنّ هذا يتلاشى تمامًا عند حديثه عن الأمير الشيعي دُبيس بن صدقة (ت. ٥٢٩هـ/١١٣٥م)، نجده يقول عنه: "وكان شريرًا، خبيث الطَّوِيَّة، وكان من أشد الناس عداوة للشهيد عماد الدين وأكثرهم وقيعةً فيه"، فإن كان على مذهبه كما يدعون، فكان من الأحرى به أن يغضّ الطرف عن مثالبه. ونجد أبا شامة، المؤرخ السُّنِّي الذي قُتل على يد اثنين من الباطنية، يُلقِب ابنَ الأثير بـ "الشيخ الفاضل"، ويستشهد به كثيرًا في كتابه "الروضتين". وربما تكون حُجة أصحاب هذا الرأي نابعةً من موقف ابن الأثير من صلاح الدين الذي قضى على الدولة الفاطمية بمصر بأمرٍ من نور الدين محمود، وتجدر الإشارة – هنا – أن هذا الموقف الذي اتخذه ابن الأثير من صلاح الدين لم يكنْ قائمًا على رؤيةٍ مذهبية، بل هو موقف سياسيّ في المقام الأول، وذلك من منطلق أن أباه وأخاه شغلا مناصب في بلاط الزنكيين الذين استولى صلاح الدين على معظم دولتهم بعد موت نور الدين سنة (٥٦٩هـ/١١٧٤م)، فمن الطبيعي – إذًا – أن يتأثر ابن الأثير بالصلات الطيبة التي كانت تربط أسرته بالزنكيين.

ونجد بين ثنايا "التاريخ الباهر"، حرص ابن الأثير على الاستشهاد بالآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية التي قمتُ بتخريجها في ملاحق الرسالة، وهذا يكشف مدى تشبعه بالثقافة الدينية، وتأثيرها القوي على أسلوبه في الكتابة التاريخية. وقد حفلت الكتاب بالاقتباسات الشعرية التي تنم عن قدرةٍ بالغة في حسن توظيفها بما يتماشى مع الحادثة التاريخية؛ فقد أوجز ابن الأثير ما دار بين الزنكيين وصلاح الدين من حروبٍ ببيتٍ من الشعر لعبدالله بن المُعتز (ت. ٢٩٦هـ/٨٦١م)؛ كي لا يجرح مشاعر الملك عز الدين مسعود الثاني:

فكانَ ما كانَ ممّا قد سمعت به فظُنّ خيرًا ولا تَسألْ عن الخبرِ

واستخدم ابن الأثير كثيرًا من الأمثال؛ للتعقيب على حادثةٍ معينة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر عبّر عن فشل الإفرنج في الاستيلاء على مدينة دِمياط سنة (٥٦٥هـ/١١٧٠م) بقوله: "ذهبت النعامة تطلب قرنين فعادت بلا أذنين"، وعلق أيضًا على إعادة الخطبة للخليفة العباسي بمصر سنة (٥٦٧هـ/١١٧١م) بشكلٍ سلميٍّ، قائلاً: "لم ينتطحْ فيها عَنزَان". وفي بعض الأحيان كان ابن الأثير يضيف حكمةً؛ للتعقيب على سلوك أحد الملوك، فمثلاً مدح زهد نور الدين محمود قائلاً: "وإنما الزهد خلو القلب من محبة الدنيا، لا خلو اليد عنها".

ومما يُؤخذ على أسلوب ابن الأثير في كتابه "الباهر" أنه ذكر أبياتًا من الشعر عند مقتل عماد الدين زنكي، قائلًا: "كما قال فيه بعض الشعراء؛ إذ يقول:..."، وقوله هذا يعني أن هذه الأبيات لشاعرٍ معاصر لتلك الحادثة، في حين ترجع الأبيات إلى هانئ بن محمد (تُوفي حدود سنة ٣٥٠هـ/٩٦١م) يرثي بها أبا عثمان سعيد بن المنذر الوزير الأموي الأندلسي. وعزا أيضًا أبياتًا إلى ابن منير الطرابلسي (ت ٥٤٨هـ/١١٥٤م) بمناسبة عثور نور الدين محمود على خاتمه الذي سقط من يده في أثناء حصار قلعة بانياس سنة (٥٦٠هـ/١١٦٤م)، في حين أن ابن منير كان قد مات منذ سنة (٥٤٨هـ/١١٥٣م). كذلك قال عند وفاة الملك نور الدين أرسلان شاه سنة (٦٠٧هـ/١٢١٠م): "وأكثر الشعراء مراثيه وتأبينه"، وذكر بيتين، ويُفهم من هذا أن قائلهما هو شاعر معاصر لتلك الحادثة، مع أن البيتين هما لأبي البيداء الرياحي المعاصر لأبي نُواس. ولعل الأبيات الوحيدة التي من شعر ابن الأثير هي ما أورده في تقديم الكتاب، وهي تدل على بضاعته المُزجَاة في هذا المضمار؛ فقد بيّن محقق الكتاب أن أوزانها غير صحيحة.

وقد وقع ابن الأثير في خطأ عند تشبيهه الخاتون الأُرتقية - ابنة حسام الدين تمرتاش صاحب ماردين، وزوج الملك قطب الدين مودود- بفاطمة بنت عبد الملك في أنه يحلّ لها أن تضع خِمارهاعند خمسة عشر ملكًا، فتدارك أبو شامة هذا الخطأ، وعلق قائلًا: "وهذا كُلُّه مبنيٌّ على أصلٍ فيه خلل، وهو أن فاطمة بنت عبد الملك ليست أمها عاتكة بنت يزيد بن معاوية، بل أمها امرأة مخزومية. ولكن الصواب في ذلك أن يُقال: كان لفاطمة أن تضع خِمارها عند عشرة من الخلفاء، وهم مروان بن الحكم ونسله سوى مروان بن محمد".

مع ذلك، إنّ المزايا التي تجمعت في كتاب "الباهر" قمينةٌ بأن تجعله مصدرًا مهمًّا من مصادر الحروب الصليبية، وبخاصة عصر عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود، فضلًا عما فيه من معلومات مهمة عن أحوال الموصل والحياة فيها، ونُظم الزنكيين في الحكم والإدارة والجيش.

وعند التطرق للتفسير والموضوعية عند ابن الأثير في "الباهر"، نجد أن مقصد ابن الأثير وغايه من وراء تصنيف كتابه هذا قد أفصح عنه في المقدمة، كهدية إلى الملك عز الدين مسعود الثاني، قائلًا: "أحببتُ أن أجلو مناقب الموالي الملوك السعداء من آبائه عليه، وأذكر من مشاهدهم في نُصرة الدين وذَبهم عن حَوزة المسلمين، ما انتهى إليه علمي، وأثبته قلمي... ليعلم نعمة الله تعالى عنده أولاً وآخرًا، ويقتدي بأفعالهم واردًا وصادرًا، وليتيقن أنه لم يكنْ لأحدٍ من الملوك المتقدمين والخلفاء الراشدين منقبةٌ دينية ودنيوية وتجربةٌ في حفظ الممالك والرعايا، شرعية وسياسية، إلا وفي بيته الشريف ما يضاهيها، وظهر عنهم ما يماثلها ويناويها".

وقد قام ابن الأثير بتعليل وتفسير بعضًا من الحوادث، واعتمد في تفسيراته على عدة محاور، منها: التفسير الإسلامي، والعقلي، والاستدلالي للحوادث. فقد فسر - على سبيل المثال - خبر ولاية عماد الدين زنكي على الموصل سنة (٥٢١هـ/١١٢٧م) تفسيرًا إسلاميًّا بأن الله عز وجل قد انتقاه واصطفاه من دون أمراء تلك الفترة. كما اعتمد في تفسيره على استقراء الحوادث وإعمال العقل؛ لاستخراج تفسيرات منطقية، ففسر سبب حسد الوزير نظام الملك لقسيم الدولة آقسنقر جد الزنكيين برغبته في إبعاد قسيم الدولة عن الاتصال المباشر بملكشاه ليخلو له الجو. كما استخدم الاستدلال مع تتبع الحوادث؛ بُغية الوصول إلى حقائق العديد من الأمور، ومعرفة بَدء حدوثها وأسبابها، فقد استدل عند مقتل السلطان قليج أرسلان السلجوقي، الذي قُتل هو وأبوه وجده وجد أبيه، بحادثة مقتل عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما.

وبينت الدراسة أن ابن الأثير في كتابه "الباهر" لم يتحلَ بما هو معروف عنه من الموضوعية والحَيدة في كتابه "الكامل"؛ فرواياته في "الباهر" عن الزنكيين أكثر تفصيلًا، إلا أنها أقل موضوعية عما في "الكامل"، فمع ما في "الباهر" من حسنات، إلا أن هناك مثالبًا يمكن توجيهها إليه، لعل من أبرزها عدم إنصافه في نظرته إلى صلاح الدين، ومبالغته في تمجيد الزنكيين، وإسرافه في الإشادة بهم، وإضفاء هالة براقة على أعمالهم؛ كنوعٍ من الاعتراف بفضلهم عليه وعلى بيته وأسرته؛ فربما دفعه هذا الولاءُ للزنكيين إلى التغاضي عن بعض أخطائهم، مكتفيًا بذكر

محاسنهم ومآثرهم؛ "فعين الرضا عن كلّ عيبٍ كليلة". فلم يستطعْ أن يخفي تحامله على صلاح الدين، وحاول أن يشوه بعض أعماله، ويُسيئ تفسير بعض تصرفاته. ولم يتركْ فرصةً من دون أن يغمزه فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. ولا يعني هذا أن ابن الأثير كانت له أطماع بأن يحظى بمكانةٍ خاصة عند صلاح الدين، فأخلاقه لا تترك مجالًا للشك في أنه كان يطمع في الحصول على منصبٍ أو وظيفة؛ فقد كان في استطاعته، بحكم ما وصل إليه من مكانةٍ عند صاحب الموصل، أن يحصل على بعض الوظائف، لكن ليس هناك دليلٌ واحد يثبت أنه ولي منصبًا في الموصل، وكل ما هنالك هو أنه أُوفد سفيرًا في عهد نور الدين أرسلان شاه إلى بغداد على حد قول ابن كثير.

ويرى الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور – رحمه الله - أنّ ولاء ابن الأثير للزنكيين دفعه إلى النفور من صلاح الدين، فقد عزّ عليه أن لا يبقى مُلك الدولة الواسعة التي أقام دعائمها عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود، في قبضة أبنائهما - باستثناء مدينة الموصل -، وأن يتجرأ صلاح الدين على سيده نور الدين في حياته، ويستولي على دولته بعد وفاته. ولم يشفعْ لصلاح الدين عند ابن الأثير أن نور الدين تركْ من بعده ذريةً ضعافًا لم تستطع أن تحافظ على المكاسب التي حققها الزنكيون للمسلمين، وأن صلاح الدين كان الرجل القوي الذي استأنف سياسة الجهاد ضد الإفرنج، وحقق دُرّة فتوحاته باستعادة بيت المقدس سنة (٥٨٣هـ/١١٨٧م).

وقد غضّ ابن الأثير الطرفَ في كتابه "الباهر" عن بعض المواقف والحوادث، في حين أوردها مفصّلة في "الكامل": [كالأزمة العابرة التي كادت أن تُلقي بآمال عماد الدين زنكي في مهب الريح سنة (٥٢٣هـ/١١٢٩م)، بعد أن حاول السلطان محمود السلجوقي (٥١٢-٥٢٥هـ/ ١١١٨-١١٣١م) عزله وتعيين دُبيس بن صدقة بدلًا منه، فتدخل الخليفة المسترشد بالله (٥١٢-٥٢٩هـ/ ١١١٨-١١٣٥م)، وأقنعه بضرورة إبقاء عماد الدين في منصبه - حادثة سيطرة عماد الدين زَنكي على مدينة حماة غدرًا سنة (٥٢٣هـ/١١٢٩م)، وطريقة تعامله مع خيرخان بن قراجة صاحب حمص بعدما استدرجه، والإتيان به إلى معسكره سنة (٥٢٣هـ/١١٢٩م) - خبر مبادلة سِونج بن بوري صاحب دمشق المعتقل في حلب بالأمير دُبيس بن صدقة سنة (٥٢٥هـ/١١٣١م) – استعادة شمس الملوك إسماعيل بن بوري صاحب دمشق مدينة حماة من عماد الدين سنة (٥٢٧هـ/١١٣٣م)، وذلك في أثناء حصار الخليفة المسترشد للموصل - دعوة شمس الملوك إسماعيل عماد الدين سنة (٥٢٩هـ/١١٣٥م)؛ من أجل الحضور إلى دمشق ليسلمها إليه، مشترطًا عليه أن يمكنه من الانتقام مِن كَلّ مَنْ يكرهه من المقدمين والأمراء والأعيان بدمشق - الحيلة التي لجأ إليها عماد الدين لأخذ مدينة الرقة سنة (٥٢٩هـ/١١٣٥م)، وهو في طريقه لتسلم دمشق من شمس الملوك - نقض عماد الدين زنكي للعهد الذي أعطاه لحامية بعلبك سنة (٥٣٤هـ/١١٤٠م)- تغاضيه عن عرج قطب الدين مودود صاحب الموصل حتى لا يجرح كبرياء الملك عز الدين مسعود الثاني المُهدَى إليه الكتاب].

ويجدر بالذكر؛ أن ابن الأثير كان يصدر أحيانًا حكمه حول شخصية من الشخصيات، سواء بالإيجاب أم بالسلب؛ فقد نقد تصرف عز الدين مسعود الأول عندما سلم مدينة حلب إلى أخيه عماد الدين الثاني، الذي سلمها - بدوره - إلى صلاح الدين سنة (٥٧٩هـ/١١٨٣م)، بقوله: "وعبر صلاح الدين نهر الفرات وملك البلاد الجزرية، ونازل الموصل فلم يتمكنْ من النزول عليها، فعاد إلى حلب وحصرها، فسلمها إليه عماد الدين، وأخذ سنجار ونصيبين عوضًا عنها. وكان سبب هذا جميعه تسليم حلب إلى عماد الدين، فإنه كان مضرةً محضة". ثم عاد وأكد في موضعٍ آخر عدم جدوى هذا التصرف، قائلاً: "ذُكر مُلك عز الدين مسعود قلعة حلب عند ابنه الملك نور الدين أرسلان شاه يومًا، وأنه سلمها إلى أخيه عماد الدين، فقال: والله ما أذكر هذه الحال إلا أعجب منها، والله لو ملكتها لَجالدت صلاح الدين عليها بالسيف بباب مصر".

وأحيانًا كان يحكم ابن الأثير على الحوادث بالتفرد وأوليتها، كأولية سيف الدين الأول في حمل السَنْجَق على رأسه من أصحاب الأطراف، وفي أمره لعساكره أن لا يركب أحدهم إلا والسيف في وسطه، والدبوس تحت رِكابه سفرًا وحضرًا، وكأسبقية نور الدين محمود في إنشاء دار الحديث بدمشق، وهذا غير دقيق حسب تفيد الدكتور ناجي معروف لهذه الرواية ذكرًا أن هناك دور حديث أُنشئت قبلها في بلاد المشرق الإسلامي من قرابة قرنين ونصف.

وإجمالاً للمآخذ على المنهج التاريخي لابن الأثير في "الباهر"، نجده أشاع الغموض حول بعض الحوادث، وأغفل أيضًا التأريخ التام لبعضها، ولم يتطابق تأريخ بعض الحوادث في كتابه "الباهر" مع "الكامل"، ولم يذكر في معظم الأحيان مصادره الأصلية التي أجرى قلمه على روايتها بالتعديل "لدرجة بات البحث عنها من أشق الأمور وأعزها منالاً"، حسب قول هاملتون جب والدكتور نظير سعداوي. وقد جعلت هذه المآخذ على "الباهر" بعض الباحثين ينصرف عنه إلى "الكامل" في ما يتعلق بالدولة الزنكية، وكم في ذلك من تجنٍّ على هذا الكتاب النادر في ميدانه؟! فكما قيل: "لا يغني كتابٌ عن كتاب"؛ ففي "الباهر" نجد روايات دقيقة خلى منها "الكامل" وأي مصدرٍ آخر معاصر. وللأمانة العلمية، لم تقللْ هذه المآخذ من قيمة "الباهر"، بل - على العكس - أضفى موقف ابن الأثير فيه من صلاح الدين على رواياته قيمةً جديدة؛ نظرًا لكونه يمثل وجهة نظر إسلامية معارضة لسياسة صلاح الدين ومضادة لوجهة نظر مؤرخي الدولة الأيوبية. وهذا الاختلاف في إيراد الروايات التاريخية يدفع إلى المزيد من التحري عن

الروايات الصادقة؛ للوصول إلى الحقيقة عن طريق مقارنة بعضها مع بعض.

لم تطرقت هذه الدراسة لنقطة مهمة تتمثل في "ابن الأثير كما رآه معاصروه"؛ فقد أثنى ابن خَلِّكان (ت. ٦٨١هـ/١٢٨١م) المعاصر لابن الأثير عليه وعلى مصنفاته؛ فقد قال عنه: "كان إمامًا في حفظ الحديث ومعرفته وما يتعلق به، وحافظًا للتواريخ المتقدمة والمتأخرة، وخبيرًا بأنساب العرب وأخبارهم وأيامهم ووقائعهم". وأشاد أبو شامة في مقدمة كتابه "الروضتين" بكتاب "الباهر" قائلًا: "وقد سبقني إلى تدوين مآثرهما (يقصد نور الدين وصلاح الدين) جماعةٌ من العلماء والأكابر الفضلاء... وصنف الشيخ الفاضل عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجَزري – عُرف بابن الأثير – مجلدةً في الأيام الأتابكية كُلِّها، وما جرى فيها، وفيها شيءٌ من أخبار الدولة الصلاحية؛ لتعلق إحدى الدولتين بالأخرى؛ لكونها متفرعةً عنها".

أما القِفطِي، فقد اتهم ابن الأثير بأنه تصرّف في الكتيبات والأوراق التي بخط ياقوت الحموي تصرفًا غير مُرضٍ، ولم يوصلْها عقب عودته إلى الموصل إلى حيث أوصى ياقوت، "بل فرّقها على جماعةٍ أراد انتفاعه بهم وبها عندهم، ولم ينفعْه الله بشيءٍ من ذلك، ولم يتملَّ منها بأملٍ ولا مال، وقطع الله أجلَه، بعد أن قطع من الانتفاع بتفرقتها أملَه، فاكتسب خِزي الدنيا وعذاب الآخرة. وبلغني أن خبرها وصل إلى بغداد، وأنهم طالبوه مِن هناك بتسييرها إلى محل وقفها، فسيَّر بعضَها وأعرض عن بعض، فنعوذ بالله من سوء القضاء والقدر". وهناك رواية لابن خلكان عند ترجمته لياقوت نستشف من فحواها ما ينسف هذا الادعاء ويدحضه؛ فقد قال: "وكان قد وقف كتبه على المسجد الزيدي الذي بدَرب دينار ببغداد، وسلمها إلى الشيخ عز الدين أبي الحسن عليّ بن الأثير صاحب التاريخ الكبير، فحملها إلى هناك". فهذه الرواية تبين أن ابن الأثير قد نفّذ وصية ياقوت. وقد فنّد الدكتور إحسان عباس – رحمه الله - هذا الادعاء، قائلًا: "لستُ أود أن أدافع عن ابن الأثير، ولا أرمي القِفطِي بالتزيد، أو بتسجيل سيئات الناس دون محاسنهم؛ إذ إني لا أعرف ما كان بين الرجلين من علاقة، كما أني لا أحب أن أقول إنّ المعاصرةَ هُجنة، أو أن أقيس أخلاق الفرد على ما اكتسبه بعد مرور القرون من شهرةٍ علمية، ولكن هذا لا يمنعني من أن أتساءل: ما الانتفاع الذي كان يرجوه ابن الأثير من تفريق كتب ياقوت وأوراقه؟ لقد ترك القِفطي هذا الجانب غامضًا، فنحن لا نعرف ماذا فرّق، وعلى مَنْ فرّقه، وقد كان قادرًا على الانتفاع - لو شاء - من طرقٍ أخرى، كالاتصال بالحكام في عصره، وتقديم الخدمات لهم، وهو قد ابتعد عن ذلك عامدًا".

وقد اخترت كتاب "النوادر السلطانية" بالذات للمقارنة مع كتاب "التاريخ الباهر"؛ لسببين اثنين، هما: معاصرة المُؤلِّفَينِ لبعضهما، ومشاهدتهما لبعض الأحداث التي يؤرخان لها؛ فابن الأثير تُوفي سنة (٦٣٠هـ/١٢٣٣م)، بينما تُوفي ابن شداد بعده بسنتين، كانت غاية كُلّ منهما تخليد أعمال سادتهم؛ ابن الأثير للزنكيين، وابن شداد للأيوبيين.

وقد أظهرت الدراسة أن أسلوب ابن الأثير في كتابه "الباهر" يلتقي مع بهاء الدين بن شداد في كتابه "النوادر السلطانية" في بعض النقاط، كالاعتماد على المشاهدة العينية والمشافهة، وعدم استخدام الأسانيد في الرواية التاريخية، وكثرة استعمال الآيات القرآنية، وتسلسل السرد التاريخي، والتعليق على الحوادث، وإبداء وجهات النظر، ووضع عناوين عند التراجم، تشمل صفات الملك، من عدلٍ وإنصاف وشجاعة وكرم. بينما يفترق أسلوبهما في كثرة توظيف ابن الأثير لأبيات الشعر والأمثال، بينما لم يُورد ابن شداد الشعر إلا في موضعين فقط من كتابه، واستعمال ابن الأثير للسجع كثيرًا في كتابه، بينما استخدمه ابن شداد في بعض الأحيان، وأن كتاب "الباهر" يندرج ضمن التاريخ الخاص عن دولةٍ، أما كتاب "النوادر" فهو كتاب سيرة لسلطانٍ.

ومن خلال الدراسة النقدية المقارنة بين "التاريخ الباهر" و"النوادر السلطانية" اتّضح اختلافهما في إيراد بعض الحوادث، واتفاقهما في استخدام عدة ألفاظ غير عربية في كتابيهما، مثل: (البرنس، الأطلاب، اليزك). وهذا يدل على أنها كانت متداولةً وقتذاك؛ بسبب احتكاك كلٍّ من المسلمين والإفرنج ببعضهم بعضًا؛ مما أسفر عن نشاط حركة التبادل اللُّغوي بينهما. وتبين أن ابن الأثير إنْ بدا متحاملًا في كتابه "الباهر" على صلاح الدين، فإن ابن شداد – هو الآخر – قد أورد أخبارًا تحامل فيها على نور الدين محمود؛ فعلى سبيل المثال أرجع ابن شداد أسباب عدم سَير نور الدين على مقدمة حملته الثالثة المتجهة إلى مصر سنة (٥٦٤هـ/١١٦٨م) - بجانب خوفه على البلاد من الإفرنج -، إلى سببٍ غريب، متمثلاً في أنه بعد وفاة زين الدين علي كُوجك - نائب الموصل - في ذي الحجة سنة ٥٦٣هـ (سبتمبر ١١٦٨م)، طمع نور الدين في إقطاعاته الكبيرة، التي سلمها قبل موته إلى قطب الدين مودود صاحب الموصل. بينما ذكر ابن الأثير أن نور الدين اشترط على أسد الدين ضرورة الإسراع بالمسير إلى مصر، وإلا سار هو بنفسه إليها، قائلًا له: "فإننا إنْ أهملنا أمرها، ملكها الإفرنج، ولا يبقى لنا معهم مُقام بالشام وغيره".

خاتمة

إنَّ ظهور أغلب المصنفات التاريخية في القرن السادس الهجري، كان نتيجة تحديات ثقافية، اقتضتها الأوضاع السياسية في العالم الإسلامي، خاصة العراق والشام، اللذين شهدا حروبًا جديدة في أهدافها ودوافعها؛ فلأول مرةٍ يشنّ العالَم الغربي حربًا لا هوادة فيها على منطقة الشرق الإسلامي، لتنتهي هذه الحروب بالاستيطان في أجزاءٍ كبيرة من بلاد الشام الساحلية وشمال العراق. فمن ثَمَّ، كانت المادة العلمية لتلك المصنفات ترجمة لذلك الواقع السياسي بدقائق تفاصيله، كما يُعَدّ ظهورها أيضًا؛ استكمالاً لتطور المسار العام للحركة العلمية التي شهدها العالم الإسلامي خلال القرن السادس الهجري.

لقد احتل ابن الأثير منزلةً مرموقة ورفيعة في الفكر البشري عمومًا، والتاريخ الإسلامي خصوصًا؛ فقد كرَّس جُلَّ حياته للتاريخ والسِّيَر. وقد تعددت مصادر ترجمته واعتناء القُدامَى والمحدِثين بتتبع حياته بالدراسة والتدوين، وتنوعت علومه، وكثر شيوخه وتلامذته، واعتنى بالرحلة والطلب، ونأى بنفسه عن المناصب الرسمية؛ مما انعكس على كتاباته التاريخية، وصبغها بالصبغة الشمولية، فهو بحق مؤرخٌ عالِم.

وكان ظهور الدولة الزنكية حافزًا على تأليف ابن الأثير كتابه "التاريخ الباهر"؛ فقد سرد فيه أمجادهم – خاصة عماد الدين زَنكي وابنه نور الدين محمود – المتمثلة في جهاد الإفرنج، وتحرير بعض الحصون والقلاع والمدن الحيوية كالرُّها، معتمدًا في ذلك على ما كان يسمعه من أبيه في شبابه من أخبار الزنكيين. وكانت غايته من تأليف هذا الكتاب إظهار قَدْر الملوك الأُول من الزَّنكيين - على أساس أنهم دُرَّةٌ في جبين الأمة، وشُعلةٌ يُهتدَى بها في الجَلَد والقوة والتقوى والدين - لحفيدهم الملك عز الدين مسعود الثاني؛ كي يسير على دَرْبهم في سياسة الرعية ونُظم الحكم.

استنتجت الدراسة أن الزنكيين وضعوا أسسًا إدارية ومالية وقضائية وعسكرية لإدارة شئون دولتهم؛ فأسسوا الدواوين، ووفروا لها إداريين على درجةٍ عالية من الكفاءة والنزاهة، وأقاموا دارًا للعدل تفصل في شكاوى الرعية من كبار الأمراء. كما اتخذ الزنكيون لهم نوابًا عسكريين؛ لحماية قلاع المدن المهمة من أي عدوانٍ.

وأظهرت هذه الدراسة أن الدولة الزنكية أثّرت في مجريات الأمور خلال القرن السادس الهجري، ودخلت في علاقات سلمية متعددة - في أغلب الأحيان - مع القوى المجاورة لها، كالسلاجقة، والخلافة العباسية، والأُراتقة، وآل طُغتكين بدمشق، والأيوبيين. إلا أن الدور الأهم والأبرز للزنكيين تمثل في جهادهم للفرنج، وتحرير عماد الدين لإمارة الرُّها سنة (٥٣٩هـ/١١٤٤م)، وانتصار نور الدين في موقعة حارم سنة (٥٥٩هـ/١١٦٤م). ولم يكنْ دور الزنكيين مقتصرًا على جهاد الإفرنج فحسب، بل وضعوا أيضًا اللبنات الأولى للوحدة بين الشام ومصر، والتي بفضلها حقق صلاح الدين نصر "حطين" العظيم في عام (٥٨٣هـ/١١٨٧م).

وقد يعتقد البعض أن الدولة الزنكية كان شغلُها الشاغل جهاد الإفرنج، ولم تلتفتْ إلى العلوم والآداب، لكنه اعتقاد غير صحيح؛ فقد شهد حكم الزنكيين انتشار المدارس بالموصل وحلب ودمشق، وبناء البيمارستانات الكبرى، كالبيمارستان النوري بدمشق. كما أقام نور الدين دارًا لتدريس الحديث النبوي في دمشق. واستقبل الزنكيون العلماءَ في شتى التخصصات ببلادهم، كالفقيه الشافعي قطب الدين النيسابوري، والمحدث ابن عساكر، والطبيب أبي المجد محمد. وفي عهدهم أيضًا، ترعرع ما يُسمى بـ "شعر الجهاد" على يد مجموعة من الشعراء الكبار كالقيسراني، وابن منير الطرابلسي، اللذين كانا يُشبّهان بجرير والفرزدق.

وأبرزت الدراسة اهتمام الزنكيين بالمتصوفين، فشيدوا لهم الرُبُط والخانقاهات في المدن المختلفة، وقدم المتصوفة إلى بلاطهم ووعظوهم، وكان نور الدين يجلهم كثيرًا ويقدمهم على أمرائه، وكان الشيخ الصوفي عمر المَلَّاء صاحب كلمةٍ مسموعة - حتى على نائب قلعة الموصل - بفضل هذا الاهتمام الذي حظى به المتصوفة في ربوع الدولة الزنكية.

وإنْ قال قائل إنّ كتاب "الباهر" قد بالغ فيه ابن الأثير في تمجيد الزنكيين، وتغاضى عن تقلص نفوذهم ودورهم بعد وفاة نور الدين محمود سنة (٥٦٩هـ/١١٧٤م) وبزوغ نَجم صلاح الدين الأيوبي، فينبغي أن نتذكر أن ابن الأثير بشرٌ، وأن المؤرخ مهما يتوخى الصدق والحق، فإن له قلبًا يجعله يحب كما يحب البشر، ويكره مثلما يكرهون. كما أنه أمرٌ طبيعي ومتوقع أن يمدح ابن الأثير الزنكيين، إذا عرفنا فضل أولئك الحكام على أسرته، على أبيه وأخيه بشكلٍ خاص. ومع ذلك، فالكتاب يقدم مادةً تتصف بالدقة والتفصيل؛ لأن ابن الأثير استقى معظمَها من أبيه وأخيه المطَّلِعين على أدق تفاصيل الزنكيين، فضلًا عن كون ابن الأثير – نفسه - شاهدَ عِيانٍ على الفترة الأخيرة من عمر هذه الدولة.

وختامًا، إنّ لكتاب "الباهر" أهميةً كبرى في ما يتعلق بالحروب الصليبية في عصر عماد الدين زَنكي ونور الدين محمود؛ فهو يوضح كيف تحول العالم الإسلامي في خضم الخطر الإفرنجي، من "مرحلة الدفاع" على يد الأمير مودود بن التونتكين (ت. ٥٠٧هـ/١١١٣م)، والأمير بَلك بن بهرام (ت. ٥١٨هـ/١١٢٤م)، والأتابك طغتكين (ت. ٥٢٢هـ/١١٢٨م)، إلى "مرحلة الهجوم والصحوة الجهادية" على يد عماد الدين وابنه نور الدين.